

إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاجتماعية المؤسسات الاقتصادية

The Possibility of Using International Accounting Standards (IAS / IFRS) in the Measurement and Disclosure of Accounting for Social Responsibility Economic Enterprises

بن خليفة حمزة¹

¹ جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر، hamza19870330C@mail.com

تاريخ القبول: 2018/12/31

تاريخ المراجعة: 2018/06/18

تاريخ الاستلام: 2018/05/26

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الذي تناولته العديد من الكتابات في محاولة لإثراء هذا النوع من المحاسبة الذي يساعد في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، ولم يلق هذا المجال الاهتمام من الهيئات والمنظمات الدولية مثل لجنة معايير المحاسبة التي تقوم بإصدار معايير تساعد في القياس والإفصاح عن الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية متجاهلة الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الذي يؤثر على المؤسسات والمجتمعات،
كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الاقتصادية.

تصنيف JEL : M4 .

Abstract:

This research aims to study the field of accounting for social responsibility discussed in many references and articles as an attempt to enrich this type of accounting which helps in assessing social performance of economic institutions. Till now it has not received enough attention from international bodies and organizations such as the International Accounting Standards Committee which issues standards that help to measure and to disclose economic performance of economic institutions. Disregarding their social performance which affect institutions and societies.

Keywords: Social responsibility; accountability of social responsibility; measurement and accounting disclosure of social responsibility; economic institutions.

Jel Classification Codes: M4.

المؤلف المرسل: بن خليفة حمزة، الإيميل: hamza19870330C@mail.com

1. مقدمة :

إن البيئة التي تنشأ فيها المؤسسات لها دور أساسي ملموس في التأثير على سلوكها، مما يتطلب تقارب أهداف هاته المؤسسات مع أهداف المجتمعات، الأمر الذي يجعل مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع (المسؤولية الاجتماعية) شرطا أساسيا لوجودها واستمرارها، ولأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي تهتم بها المؤسسات وتدخل ضمن نطاق ممارستها فإن الاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي يجب مراعاتها.

ولقد احتل موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في العصر الحديث اهتماما بارزا ومتزايدا من قبل الباحثين إلا أنه لم يحظ بالقبول الكافي لدى المنظمات المهنية الخاصة في مجال المحاسبة، ولعل من أهم الجهات التي يمكن أن تساهم في تطوير المحاسبة عم المسؤولية الاجتماعية لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يقوم بإصدار معايير محاسبية تلتقى قبولا شبه عام في الأوساط المحاسبية والدولية.

إشكالية البحث : مما سبق سيتم معالجة إشكالية إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. وللإجابة عن إشكالية البحث قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ هل هناك علاقة بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ؟
- ✓ ما مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية ؟
- ✓ ما مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية ؟

فرضية البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

هل هناك إمكانية لاستخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.

فرضيات البحث : في ضوء الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ هناك علاقة بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) .
- ✓ يمكن استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية .
- ✓ يمكن استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث على المستوى المحلي أو الدولي بالنسبة للمحاسبة على التكاليف الاجتماعية التي تعتبر من الأداء الاجتماعي الذي يعطي للعمال حقوقهم.

أهداف البحث: يحاول البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ إعطاء المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حقا لدى الهيئات الدولية الخاصة بالمحاسبة:
- ✓ ضرورة الاهتمام بالأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي.

هيكلية البحث:

لاختبار الفرضية الرئيسية والوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور، تضمن المحور الأول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث تناولنا: فيه مفهوم وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، بالإضافة إلى مجالاتها . وتطرق المحور الثاني إلى معايير المحاسبة الدولية وتناولنا فيه: مفهوم وأهمية معايير المحاسبة الدولي، والجهات والأطراف المستفيدة من هاته المعايير وكيفية إصدار معيار محاسبي دولي.

والمحور الثالث تطرق إلى مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، وتناولنا فيه استخدام معايير المحاسبة الدولية في قياس عناصر الأنشطة الاجتماعية، واستخدام معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن عناصر الأنشطة الاجتماعية :

الدراسات السابقة :

• دراسة : حامد أحمد صالح أبو سمرة، 2009، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار الإشارة وعدة اختبارات إحصائية كاختبار مان للوصول إلى النتائج.

ومن لهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين رغم ضعف مستوى الإفصاح في غالبية التقارير، وهناك عدة معوقات حدت من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مثل التشريعات وثقافة الشركات المساهمة.

• حسين هادي عنيزة ماهر ناجي علي، 2013، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم وأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعالجة القصور في مخرجات النظام المحاسبي المتمثل في القوائم المالية من خلال تضمين هذه القوائم معلومات عن المسؤوليات الاجتماعية وبيان اثر الإفصاح عنها في مستخدمي القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويؤثر في قراراتهم ، واختلاف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية حيث حظي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي بالاهتمام الأكبر.

2. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

1.2 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

لم يكن اصطلاح المسؤولية الاجتماعية أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي وقد هذا الاسم لأول مرة سنة 1923 حين أشار شلدون إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وان بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (حامد أحمد صالح أبو سمرة، 2009 : 20) : والمسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تقوم المؤسسة بتنفيذها اختياريًا مع مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف الرئيسي لأي مؤسسة وهو تعظيم الربح، وبذلك تخلق مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعها، وقد عرفها البنك الدولي بأنها "التزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وهذا لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية" (رزكار على احمد، علي عمر محمد، عبد عبد الكريم، 2018 : 114). وقد تتمثل في عدة أوجه وهي (كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، 2000 : 83 - 84) :

• مسؤولية المؤسسات تجاه البيئة؛

• مسؤولية المؤسسات تجاه العاملين؛

• مسؤولية المؤسسات تجاه الزبائن؛

- مسؤولية المؤسسات تجاه المستثمرين؛
- مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع.

أما المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات" (يوسف محمد جربوع، 2007 : 246). أو هي عبارة عن التزام يتوجب على المؤسسة القيام به اتجاه المجتمع بالسلوك الأخلاقي والتنمية الاقتصادية، ويمكن القياس والإفصاح عن ما تسببه المؤسسة من أضرار للمجتمع من جهة وما تقدمه من عوائد ومنافع من جهة أخرى (طرشي محمد، يخلف إيمان، 2017 : 101).

2.2 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية : هناك عدة أهداف منها (حامد أحمد صالح أبو سمرة، 2009 : 26 - 27) :

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي تشتمل على العناصر الداخلية والخارجية التي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع؛
- توافق بين إستراتيجية المؤسسة والأنشطة التي تؤثر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع التي تتماشى مع الأولويات الاجتماعية والطموح المقبول للأفراد؛
- توفير بيانات ملائمة (مثل التي تتعلق بتوزيع الموارد الاجتماعية) عن البرامج والسياسات والأهداف التي تبين مساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الاجتماعية؛
- إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي بالصورة التي تتكامل مع الأداء الاقتصادي من أجل تقييم شامل لأداء المؤسسة ككل؛
- مساعدة إدارة المؤسسة في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛
- مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تحظى باهتمام كبير من الدولة والمؤسسات الاقتصادية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسات .

3,2 عوامل ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية : هناك العديد من العوامل منها (طرشي محمد، 2017 : 102) :

- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية التي كانت تعتمد على تحقيق الأرباح فقط دون النظر إلى الآثار الاجتماعية التي تخلفها المؤسسات؛
- مطالبية الهيئات والمنظمات الدولية للمؤسسات بضرورة الإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي؛
- التوجه نحو احتساب التكاليف الاجتماعية عند احتساب تكاليف الأنشطة؛
- أدى إهمال المنافع الاجتماعية إلى زيادة التكاليف الكلية للمؤسسات.

4.2 مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن إلى آخر، وهذا حسب تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولذلك ليس هناك نطاق ثابت ومحدد للأنشطة الملائمة اجتماعيا. ولكن أغلب الباحثين اتفقوا على أربعة مجالات وهي (حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي، 2013 : 164 - 165) :

✓ مجال الموارد البشرية العاملة (العاملين): يشتمل جميع العاملين في المؤسسة بغض النظر عن أعمالهم ومواقعهم ومن بين أنشطة هذا المجال تقديم المساعدات المالية ومنح المكافآت ذات الطابع الاجتماعي العاملين و صرف

رواتب وحوافز العاملين لدى المؤسسة من العسكريين والأسرى والمفقودين... وكذلك توظيف الموارد البشرية المفروضة على المؤسسة سياسيا واجتماعيا والأنشطة الاجتماعية الأخرى كالإطعام والنقل...

✓ مجال التفاعل مع المجتمع المحلي : هدف هذا المجال هو تحقيق رفاهية المجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي بما يؤدي إلى خلق انطباع جيد عن المؤسسة، وتتجسد أنشطة هذا المجال في تدريب أفراد المجتمع المحلي داخل المؤسسة والمساهمة في خدمات الإسكان والتعمير أما خارج المؤسسة كالتبرعات للمؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها.

✓ مجال حماية البيئة والمحافظة عليها : إن القيام بالأنشطة الاجتماعية في مجال الحفاظ على البيئة ليس ترفاً وإنما له عائد كبير على التنمية الاقتصادية والحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته ومن أنشطة هذا المجال توفير المعدات للحماية من التلوث واستصلاح وزراعة الأراضي المحيطة بالمؤسسة ومعالجة المياه.

✓ مجال حماية المستهلكين للمنتج النهائي : من أنشطة هذا المجال مراقبة جودة المنتجات و العناية بالتغليف والتعريف بالمنتج وإعطاء ضمانات للمستهلكين بخصوص استخدام المنتج .

3. معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) :

لقد اكتست معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة يقودنا هذا إلى إعطاء مفهوم شامل لها، وكذلك إلى إبراز الأهداف الرئيسية من إصدارها والأسباب التي أدت إلى ظهورها وإلى التطورات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية في الأنظمة المحاسبية الدولية للمؤسسات.

1.3 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية :

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (standard) الانجليزية وهي تعني القاعدة ، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع ويقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مثل التثبيتات، البضائع أو غيرها وقد عرفت لجنة القواعد الدولية للمعايير المحاسبية بأنها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا علما وتهدف إلى تقليل الفروقات في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية" (بوقرة رابح، عريوة محاد، 2014 : 13).

أما بالنسبة للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي أنشئت سنة 1973 لم تحدد تعريفاً واضحاً للمعايير المحاسبية ولكنها ذكرت في مقدمة قوائم معايير المحاسبة الدولية وأنها تركز على الأساسيات وبالتالي فاللجنة تبذل قصارى جهدها حتى لا تجعل معاييرها معقدة بصورة تجعلها غير قابلة للتطبيق في جميع دول العالم بصورة فعالة على أساس دولي (Evans, and Taylor, 1996 : 21).

2.3 أهمية المعايير المحاسبية الدولية : يلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال (فارس جميل الصوفي، 2012 : 70 - 71) :

- تحديد وقياس العمليات المالية للشركة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للأحداث المالية ؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم؛

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بأن المعيار يحدد الطرق المناسبة التي قد يشار إليها في تنوع المعيار؛
- عملية اتخاذ القرار، وهذا فإن المعيار الملائم والمناسب الذي توفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن تتم عملية اتخاذ قرار مناسب.

أما الجوانب في غياب المعايير سوف تؤدي إلى :

- ✓ غياب المعيار المحاسبي يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد يؤدي إلى المنشآت استخدام طرق متباينة ومختلفة، وغير موحدة، أو قد يؤدي إلى عدم الإشارة إلى الطريقة المتبعة؛
- ✓ غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كيفية، وبالتالي يصعب فهم تلك القوائم أو يصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو المستفيدين الخارجيين؛
- ✓ غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة، وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي أو المستثمر من المقارنة أو دراسة البدائل؛
- ✓ غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية.

3.3 الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية :

تصنف الجهات المستفيدة من المعلومات والتقارير المالية المنشورة إلى ستة أصناف أساسية هي (بوقرة رابح، عريوة محاد، 2014 : 14) :

- مجموعة المساهمين في ملكية المشروع بمن فهم المساهمون الحاليون والمتوقعون في المستقبل وحملة السندات القابلة للتحويل إلى رأس المال ؛
- مجموعة المقرضين والدائنين الذين يمولون المشروع بالقروض المضمونة وغير المضمونة ؛
- مجموعة الموظفين بما فهم الإدارة والمحاسبين ؛
- المحللون الماليون والاقتصاديون، الإحصائيين والباحثون وغيرهم ممن يقومون بالخدمات الاستشارية؛
- الحكومة وأجهزتها كالضرائب والجماعات المحلية وغيرها ؛
- الجمهور بشكل عام .

4.3 خصائص المعايير المحاسبية الدولية : لا بد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى

تحقق الفائدة من وجودها وهي كالأتي(حسن عمر محمد، سعد الساكني، 2015 : 35 - 36):

- ✓ **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي** : فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
- ✓ **الملائمة** : باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- ✓ **المرونة** : بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة والتحديث على عكس الأنظمة المحاسبية.

- ✓ **الواقعية**: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتلائم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
- ✓ **المفهومية**: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق اخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- ✓ **الحيادية**: يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.
- ✓ **الانسجام مع الأهداف المالية**: يجب أن يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.
- إقناع الجهات الرسمية المشرفة على التنظيمات التجارية والمؤسسات الأخرى، بإلزام الجهات الخاضعة لرقابتها بإتباع معايير المحاسبة الدولية؛
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجين بالتحقق من ضرورة إتباع المؤسسات والشركات لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد لقوائمها المالية.
- 5.3 مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية: تشمل إجراءات وضع المعايير الدولية ما يلي (حسين القاضي، مأمون حمدان 2011: 15):
- يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية، يرأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل. وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛
- تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها جيدا وتؤخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة بإعداد وعرض البيانات المالية حول القضايا المرتبطة بالموضوع، وتدرس اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية والإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف، وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛
- بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة لأربعة شهور عادة؛
- تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح (أو التعديل المقترح) ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسميا؛
- تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وتنشر مسودة العرض بعد ذلك، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛
- تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعتها من قبل المجلس، وبعد التنقيح، وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، يتم نشر المعيار.

6,3 أهداف إصدار وإتباع المعايير المحاسبية الدولية : تهدف لجنة المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصدار المعايير إلى تحقيق الأهداف التالية (بوقرة رابح، عريوة محاد، 2014 : 50 - 51):

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها واللجوء إليها عند إعداد القوائم المالية :
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والأساليب المحاسبية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ويتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال العمل بما يلي :
- التأكد من القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك ؛
- إقناع الحكومات والجهات الأخرى التي تضع المعايير بالالتزام بهذه المعايير ؛
- إقناع الجهات الرسمية المشرفة على التنظيمات التجارية والمؤسسات الأخرى، بإلزام الجهات الخاضعة لرقابتها بإتباع معايير المحاسبة الدولية ؛
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجين بالتحقق من ضرورة إتباع المؤسسات والشركات لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد لقوائمها المالية .

4. مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

1.4 استخدام معايير المحاسبة الدولية في قياس عناصر الأنشطة الاجتماعية : يمكن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية التالية (قمان محمد أيوب الدباغ، 2006 : 03):

- ❖ **المعيار الدولي رقم 16** : المتعلق ب المعدات والمصانع وما يتعلق بها من استهلاك، إذ يمكن الاستفادة من هذا المعيار في احتساب وتقويم الموجودات المخصصة للأنشطة الاجتماعية وما يرتبط بها من استهلاك كالمركز الصحي الذي تقوم بإنشائه بعض الوحدات الصناعية لمعالجة العاملين المرضى، وتعد تكاليف هذا المركز كافة من مباني وأثاث ومستلزمات كموجودات اجتماعية.
- ❖ **المعياران الدوليان رقم 19 و 26** **والمترقبين بمنافع الموظفين و برامج التقاعد:** وهما يرتبطان بشكل مباشر بالمساهمات الاجتماعية للمؤسسة في برامج التقاعد، وتعد مساهمة تلك التكاليف في البرامج كتكاليف اجتماعية.
- ❖ **المعيار الدولي رقم 36** **والمترقب بتقييم الأصول** : يمكن الاستفادة من هذا المعيار في معالجة الأصول الاجتماعية.
- ❖ **المعيار الدولي رقم 37** **والمترقب بالمخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة** : إذ يمكن الاعتماد على هذا المعيار فيما يتعلق بالموجودات المحتملة عن البرامج الاجتماعية التي ستنفذها المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ **المعيار الدولي رقم 38** **الأصول غير الملموسة** : ويمكن الاستفادة من هذا المعيار في معالجة تكاليف التدريب والبحث والتطوير المرتبطة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- ❖ **المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 02** : يمكن أن تمنح الأسهم أو خيارات الأسهم أو أدوات حقوق الملكية للموظفين عادة على أنها جزء من حزمة مكافأتهم بالإضافة إلى راتب نقدي ومنافع التوظيف الأخرى، ومثلاً تمنح في شكل حوافز للموظفين للبقاء في خدمة المؤسسة ومقابل تحفيزهم في تحسين أداء المؤسسة، ونظراً لصعوبة قياس القيمة العادلة لهاته الخدمات فإنه يجب على المؤسسة أن تقيس القيمة العادلة لخدمات الموظف المتلقاة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية : 03)

2.4 استخدام معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن عناصر الأنشطة الاجتماعية :

لقد تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، وله عدة تعاريف ولقد شملت على أن الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية تضمن اتخاذ قرارات سليمة (ضيف الله محمد الهادي، 2013 : 86).

والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاته المختلفة ذات المضامين الاجتماعية والتقارير المالية أداة لتحقيق ذلك ويأخذ الأشكال التالية (يوسف محمد جربوع، 2007 : 250 - 251):

- ✓ **الإفصاح الكافي** : أي أن تشمل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف المهمة بالمؤسسة، وهو من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.
- ✓ **الإفصاح الكامل** : يشمل كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يؤدي إلى إغراق القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها.
- ✓ **الإفصاح العادل** : يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.

ويمكن استخدام بعض من معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن عناصر الأنشطة الاجتماعية كما يلي :

- ❖ **المعيار الدولي رقم 01 عرض البيانات المالية** : عرضت الفقرة 104 من هذا المعيار أن على المؤسسات أن تصنف التكاليف حسب وظيفتها وأن تفصح في القوائم المالية أو في الإيضاحات عن طبيعة المصاريف ومن بين هذه المصاريف مصروف منافع الموظفين (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية : 18).
- ❖ **المعيار الدولي رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة** : يجب على المؤسسة أن تفصح عن تعويض كبار موظفي الإدارة وهذا من الجانب الاجتماعي وتشمل عدة أصناف منها (صبايحي نوال، 2010 : 89):

- منافع الموظف قصيرة الأجل؛
- منافع ما بعد التوظيف؛
- المنافع الطويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة .

- ❖ **المعيار الدولي رقم 26 المتعلق ببرامج التقاعد**: تعد تكاليف خطة منفعة التقاعد من التكاليف الاجتماعية التي يجب على المؤسسة الإفصاح عنها ضمن قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للتقاعد التي تظهر عدة تكاليف منها (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية : 5 — 6):

- مساهمات صاحب العمل؛
- مساهمات الموظف؛
- المنافع المدفوعة أو واجبة السداد مثل الوفاة، العجز...

5. **تحليل النتائج** : من خلال ما سبق تم تأكيد الفرضية الرئيسية للبحث إلى إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، ولقد تم التوصل إلى العديد من النتائج نوجز أهمها فيما يلي :

- ✓ أن محور اهتمام معايير المحاسبة الدولية كان ينصب على النشاط الاقتصادي البيحت للمؤسسات الاقتصادية دون التطرق إلى الأنشطة والمساهمات الاجتماعية.
- ✓ إعادة النظر في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقياس المحاسبي لأنها غير ملائمة لقياس الأداء الاجتماعي رغم وجود بعض المعايير التي تناولت الأنشطة الاجتماعية كالمعيارين رقم 19 و26.
- ✓ إن المحاسبة الاجتماعية هي مجموعة من المفاهيم والمعايير التي تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة لذا من الضروري الإفصاح عنها في التقارير المالية.

✓ وجوب الإفصاح عن كافة المعلومات الاجتماعية المتعلقة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية مع بيان حجمها ضمن قائمة الميزانية أو قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

✓ انصبت معظم معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح عن الأداء الاقتصادي رغم أن البيانات المصنوع منها مزيج بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة.

6. خاتمة : لقد تم معالجة إشكالية إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية نظراً لما لها من تأثير على أداء المؤسسات، باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية هيئة دولية تراعي أهداف المؤسسات، وقد اعتمدت في وضع معاييرها الدولية على النشاط الاقتصادي متجاهلة الجانب الاجتماعي، وسنورد بعض التوصيات كما يلي :

✓ ضرورة قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بتكييف معاييرها الأساسية الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي نحو مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية؛

✓ على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر تطوير إرشادات ومعايير تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية؛

✓ على الدول إظهار مسؤولياتها تجاه هذا النوع من المحاسبة بإصدار القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات بضرورة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ضمن التقارير المالية؛

✓ ضرورة إدراج محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن البرامج الدراسية في الجامعات.

6. قائمة المراجع:

1. حامد أحمد صالح أبو سمرة، 2009، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص 20.
2. زكار على احمد، علي عمر محمد، عبد عبد الكريم، 2018، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية — دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السلطانية وإدارة كرميان —
The scientific journal of cihan univerdity sulaimanyia, vol 2, issue 1, p 114.
3. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار الحامد، عمان، ص 83 — 84.
4. يوسف محمد جربوع، 2000، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 15، العدد 1، 2007، ص 246.

5. طرشي محمد، يخلف إيمان، 2017، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، ص 101.
6. حامد أحمد صالح أبو سمرة، مرجع سابق، ص 26 — 27.
7. طرشي محمد، يخلف إيمان ، مرجع سابق، ص 102.
8. حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي، 2013، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة 9، العدد 26، ص 164 — 165.
9. بوقرة رابح، عريوة محاد، 2014، أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 1، ص 13.
10. Evans, and Taylor, 1996, international Accounting standards committee, London, United Kingdom, p 31.
11. فارس جميل الصوفي، 2012، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، ط 1، ص 70 — 71.
12. بوقرة رابح، عريوة محاد، مرجع سابق، ص 14.
13. حسن عمر محمد، سعد الساكني، 2015، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، الأردن، ص 35 — 36.
14. حسين القاضي، مأمون حمدان، 2011، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 108 — 109.
15. بوقرة رابح، عريوة محاد، مرجع سابق، ص 15.
16. لقمان محمد أيوب الدباغ، 2006، تقويم مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، ص 50 — 51.
17. مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعيار الدولي للتقارير المالية 02 الدفع على أساس الأسهم، ص 03.
18. ضيف الله محمد الهادي، 2013، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 6، ص 86.
19. يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، ص 250 — 251.
20. مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية 01 عرض البيانات المالية، ص 18.
21. صباحي نوال، 2010، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، ص 89.
22. مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية 26 المحاسبة والتقارير من قبل خطط منفعة التقاعد، ص 5 — 6.